الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.11

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الحادية عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد محمد شريف دياللو (نائب الرئيس) . . . . . (غينيا)

المحتويات

البند ٥٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-55741 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد بارك إنكوك (جمهورية كوريا)، تولى رئاسة الجلسة السيد محمد شريف ديالو (غينيا)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٥٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية** (تابع) (A/64/75-E/2009/59 و A/64/375- E/2009/103 و A/64/375/Corr.1-E/2009/103/Corr.1 و A/64/375/Add.1-E/2009/103/Add.1)

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع) (A/64/164)

(ب) **حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب** (تابع) (A/64/321)

١ - **السيد غوندا** (ملاوي): تكلم بالنيابة عن جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وملاوي، وموزامبيق، والنرويج، وهولندا، فأثنى على الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات المتعددة التي واجهها العالم وتشجيع المانحين على الوفاء بالتزاماتهم بشأن المعونة سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكنه أشار إلى أن زيادة وتحسين التمويل ليس إلا جزءاً من الحل. وأضاف أنه لا يزال في وسع منظومة التنمية في الأمم المتحدة أن تصبح أكثر فاعلية وكفاءة كما بيَّنت عملية التقييم المنبثقة عن المبادرة التجريبية ''وحدة الأداء'' أن الإصلاحات تساعد الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر ارتباطاً واستجابة لاحتياجات بلدان البرنامج. ومع ذلك، لا يزال مقر المنظمة بحاجة إلى تعويض ما فاته. أما البلدان التي تختار وحدة الأداء، فإنها يجب أن تكون قادرة على اعتماد خططها من خلال قرار واحد مما يتطلب تغييرات هيكلية. وقد بيَّنت عملية التقييم أيضاً ضرورة تقليص عبء الإبلاغ الذي تضطلع به الأفرقة القطرية لضمان استجابة نظام التمويل في الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان المتلقية وتعزيز الاتساق. وأضاف أنه يترقب نتائج الاجتماع الذي سيُعقد في كيغالي لاستعراض المبادرة التجريبية، حيث أن من شأن التقييمات القطرية والتقديرات المستقلة أن تقدم دليلاً هاماً جديداً على التقدم المحرز والتحديات المقبلة وأن تساعد على دفع عملية الإصلاح للأمام.

٢ - وطالب بزيادة تعزيز نظام المنسق المقيم، حسب التكليف الوارد في إطار الاستعراض الثلاثي الشامل للسياسات؛ وأشار إلى أنه من الضروري أن تنفذ كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة المقترحات في هذا الصدد. كما أنه من المهم تعيين الأشخاص المناسبين ذوي المهارات الملائمة في وظائفهم في حينه، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاع. وبشأن تناسق ممارسة الأعمال، طالب بسرعة تنفيذ خطة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٣ - **السيد أنطونيو** (موزامبيق): تكلم بالنيابة عن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إنه على الرغم من الاتجاهات الإيجابية في التبرعات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، فإنه يلزم تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو كاف يمكن التنبؤ به كثيراً، لا سيما فيما يتصل بالبرامج التنفيذية الأساسية. وفي هذا الصدد، لدى التحضير للاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، يلزم اتخاذ خطوات عاجلة وإجراءات ملموسة لتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تطلب من البلدان المتقدمة النمو، التي لم تفعل ذلك بعد، بذل جهود ملموسة لبلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية للبلدان النامية

وتحقيق هدف برنامج عمل بروكسل بتخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نمواً.

٤ - وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرة، لكنه ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، بل ينبغي تعزيزه من خلال التعاون الثلاثي. وفي حين تستحق جهود الأمم المتحدة في الاستجابة لحالات الكوارث كل الثناء، يلزم إجراء استعراض لتحسين تنسيق تلك الجهود ورفع كفاءتها وفاعليتها، مع مراعاة أن لوكالات الأمم المتحدة أدواراً مختلفة يجب القيام بها في إدارة الكوارث والإنعاش. ولا يزال هناك مجال لتحسين البرمجة وطرائق التمويل على السواء فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للأغراض الإنسانية. كما أن عملية النداءات الموحدة التي يرصدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تمثل وسيلة أساسية لتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة الأزمات الطارئة وأداة للتخطيط الاستراتيجي للتصدي للأزمات في المستقبل.

٥ - وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأمل في أن التوصية المقدمة من الأمين العام لبناء قاعدة بيانات مالية شاملة ومستدامة ونظام للإبلاغ عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، يمكنهما تحقيق مزيد من الاتساق والتآزر فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتوحيد البيانات والممارسات الإحصائية وربطها بعملية الإصلاح الجارية الرامية إلى تحقيق مزيد من الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا سيما على المستوى القطري. وأعرب عن تأييد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التام لتوصيات الأمين العام بشأن إنشاء نظام بيانات مالية وإبلاغ شامل ومستدام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦ - **السيد ليو زهنمين** (الصين): قال إنه ليتسنى معالجة الصعوبات والتحديات الشديدة في ضوء الأزمة المالية الدولية وتدهور البيئة الإنمائية للبلدان النامية، يجب إعطاء أولوية عليا للحد من الفقر وتعزيز التنمية. كما ينبغي أن تساعد وكالات التنمية البلدان النامية على تعزيز قدرتها الإنمائية واستكشاف نماذج التنمية التي تناسب على أفضل وجه أوضاعها الوطنية. وعلاوة على ذلك يجب بسرعة زيادة جهود جمع الأموال لتزويد نظام الأمم المتحدة الإنمائي بموارد أساسية كافية ومستقرة يمكن التنبؤ بها. وأشار إلى أن الانخفاض الأخير في الموارد الأساسية أضعف الدور الإشرافي لمجالس إدارات الصناديق والبرامج. ومن ثم يلزم أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية وأن تزيد مساهمتها في تلك الموارد الأساسية. كما يجب أن يكون بناء القدرة في البلدان النامية ركناً أساسياً في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تخفض البلدان المتقدمة النمو الحواجز المصطنعة لنقل التكنولوجيا، بينما يجب على الحكومات المتلقية القيام بدور تنسيقي أكبر في تصميم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضع خطط لبناء القدرة طبقاً للاحتياجات والظروف المحددة للبلدان المتلقية بدلاً من التركيز فحسب على الحوكمة الجيدة أو مكافحة الفساد على حساب مسائل أكثر إلحاحاً كالتنمية والحد من الفقر.

٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أيضاً أن تقدم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها موارد إضافية إلى البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ، ومواصلة استكشاف آليات فعالة لنقل التكنولوجيا ونشرها. كما يجب أن تكون البلدان النامية قادرة على تحمُّل تكاليف الوصول إلى تكنولوجيات مواجهة تغير المناخ التي تكون صديقة للبيئة. وينبغي أن يراعي إصلاح الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الأحوال والاحتياجات

المحددة للبلدان المتلقية بدلاً من فرض صيغة واحدة تناسب جميع النماذج.

٨ - وقال إنه ينبغي أن تقوي الأمم المتحدة أيضاً دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء قدرة الآليات والوكالات ذات الصلة في هذا الشأن وأن تعتمد تدابير عملية لتعزيز دور اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - وأشار إلى أن الصين ستواصل جهودها لتعزيز الوحدة والتعاون مع غيرها من البلدان النامية. وستظل ملتزمة بحزم بتنفيذ جميع المبادرات لمساعدة أفريقيا وستسعى لزيادة المعونة المقدمة لأفريقيا وتخفيض ديون القارة أو إلغائها وتوسيع نطاق التجارة مع القارة وزيادة الاستثمارات فيها.

١٠ - **السيد ماتوانغا** (كينيا): شدد على أهمية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات كإطار مرشد للأنشطة التنفيذية، ورحب بالإصلاحات الأخيرة لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لضمان تحسين تنسيق واتساق وفاعلية وكفاءة التمويل والأنشطة البرنامجية الأخرى. كما طالب بأن يزود المجتمع الدولي الأمم المتحدة بالتمويل الكافي لتمكينها من أداء وظائفها التنفيذية بفاعلية، لا سيما وأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية زادت من الحاجة إليها للمشاركة في صنع القرار على الصعيدين الاقتصادي والمالي. كما ينبغي أن تعالج الأنشطة التنفيذية التحديات الحاسمة التي تواجه البلدان النامية كالقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بما يتفق مع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية للبلدان.

١١ - وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية هامة لتعزيز تنمية البلدان، ومكمل للتفاعل بين بلدان الشمال والجنوب. ويقوم الشركاء في التنمية والأمم المتحدة بدور هام في تعزيز ذلك التعاون ورعايته. وأضاف أن كينيا تؤيد تماماً التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/321)، بما فيها تلك المتعلقة بتجديد التزامات المجتمع الدولي إزاء بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وزيادة الدعم المتعدد الأطراف للتنمية في بلدان الجنوب، والتعاون المشترك بين الوكالات، وتعزيز تقاسم المعلومات والخبرات بشأن الشراكات الابتكارية والتيسيرات، والتمويل المشترك بين الشركاء. ويتطلب إحراز تقدم في هذه المجالات بناء القدرة وتعزيز الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشدد أيضاً على أهمية المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سوف تستضيفه حكومته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٢ - **السيد سيرغيف** (بيلاروس): قال إن أحد المبادئ الرئيسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هو الحوار البنَّاء الذي يراعي النهج المتباينة للبلدان المتلقية: أما التمييز القائم على أساس التقييمات الذاتية لسياسات تلك البلدان فإنه أمر غير مقبول. وعلى الرغم من أن العمل لتخفيض التكاليف الإدارية أمر محمود، فإنه ينبغي أن يكون مصحوباً بزيادة في تبرعات المانحين لميزانية الأمم المتحدة لأغراض التنمية. ولا بد من تحسين الأنشطة التنفيذية من القاعدة إلى القمة.

١٣ - ومضى قائلاً إن دور البلدان المتوسطة الدخل أساسي في إنهاء الأزمة الاقتصادية. فهناك أكثر من ١٠٠ من هذه البلدان تمثل إمكانات اقتصادية وفرص نمو هائلة. ويتوقف كثيراً الانتعاش وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على تلك البلدان. وقد حان الوقت لكي تتمكن وكالات الأمم المتحدة التنفيذية من التعاون مع هذه البلدان لحل مشاكلها الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة. كما أن من شأن العمل الناجح مع هذه البلدان أن يقدم فرصاً كبرى للنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة وأن يساعد على قيام نظام

اقتصادي عالمي مستدام. ومن ثم ينبغي مناقشة تلك المسألة في اجتماع موسع لمجموعة المديرين الإقليميين.

١٤ - **السيد غويلين بيكر** (بيرو): قال إنه على الرغم من أن للاقتصاد المعولم بعض النتائج السلبية، أساساً فيما يتصل بأفقر البلدان، فإنه هيَّأ أيضاً فرصاً، من بينها إمكانية قيام تبادل تجاري فيما بين بلدان الجنوب. ويجب أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب متمماً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛ وأحد أمثلة هذا التعاون مؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية الذي جمع بين رؤساء دول وحكومات تلك البلدان في قطر في آذار/مارس ٢٠٠٩، والذي سوف تستضيفه بيرو في عام ٢٠١١. وهناك توصيتان رئيسيتان في تقرير الأمين العام (A/64/321) بشأن تحديد الالتزام بدعم التنمية في بلدان الجنوب ووجود تمويل ثابت يمكن التعويل عليه. وكرر الاهتمام الذي أبداه ممثل مجموعة ريو فيما يتعلق بتنفيذ التوصية ١٧ في تقرير الأمين العام عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/64/164) وأضاف أنه يتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى القادم المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيُعقد في نيروبي، كينيا.

١٥ - **السيدة إسلر** (سويسرا): قالت إنه على الرغم من وجود تطورات واعدة فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، ما زال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه. ويجب على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بصورة مستمرة ومتسقة اتخاذ تدابير ملائمة لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى مجالس إدارتها. وفي هذا الصدد، ترحب سويسرا بالولاية الواضحة الممنوحة للأمين العام، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظماتها الأعضاء، لوضع شكل عام تنفيذي موحد للإبلاغ يتيح للمنسقين المقيمين الوفاء على نحو ملائم بالدور القيادي في قيام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بإبلاغ السلطات الوطنية بشأن التقدم المحرز في نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهذا من شأنه أن يساعد على تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة مقابل الحكومات الشريكة والحد من تكاليف المعاملات، وينبغي تنفيذ ذلك بأسرع ما يمكن للمساعدة على تعزيز دور المنسق المقيم.

١٦ - وأضافت قائلة إنه يجب على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة استكشاف مصادر تمويل لدعم تنفيذ خطة العمل لمواءمة تنسيق ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة التي وضعتها لجنة الإدارة الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك إجراء مناقشات مع مجالس إدارتها المعنية بشأن تخصيص الأموال عن طريق ميزانياتها للدعم.

١٧ - وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع البلدان الراغبة في تقديم مشاريع برامج قطرية مشتركة على أساس طوعي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تفعل ذلك. ويمكن مناقشة مشاريع البرامج تلك في الجزء التنفيذي وتقديم النتائج إلى الحكومة وإلى فريق الأمم المتحدة القطري بدلاً من مناقشة مشاريع البرامج كلاً على حدة في كل مجلس من مجالس الإدارة. ويمكن، فيما بعد، اعتماد البرامج القطرية المشتركة في صورتها النهائية دون اعتراض من جانب المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة المعنية كممارسة موحدة، وبالتالي احترام الاستقلال القانوني لمجالس الإدارات تلك. وأضافت أنها تشجع الأمين العام على إدراج ذلك الاقتراح في تقريره إلى الجمعية العامة في الدورة الحالية، حسب المطلوب بموجب القرار المعتمد مؤخراً بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

١٨ - وقالت إن وفدها يرحب بوجه خاص بالبند الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٩ الذي يطلب تحليلاً إضافياً للحالة الراهنة ومنظورات للتمويل

الأساسي وغير الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة ويكرر تأييد مقترح سويسرا بإجراء استعراض شامل للسياسات كل أربع سنوات والتزام الأمانة العامة بزيادة تحسين نظام الإبلاغ وجعل ذلك وثيقة حاسمة في مساعدة البلدان على صنع قرارات مستنيرة. كما كررت اعتراف بلدها بالدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنمية البلدان النامية وتطلعها إلى مناقشات مثمرة في نيروبي.

١٩ - **السيدة كيزيلتان** (تركيا): قالت إنها مسرورة لملاحظة اعتماد وكالات الأمم المتحدة بصورة متزايدة لنهج التعاون مع بلدان الجنوب في سياساتها، لا سيما في معالجة التحديات الإنمائية عبر الوطنية، حيث أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكوّن هام في تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية. وينبغي أن يمتد هذا التعاون ليتجاوز المعونة المالية لكي يشمل التجارة ونقل الدراية الفنية والتكنولوجيات الجديدة والخبرات والتجارب حسب الطلب. كما ينبغي أن يساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية على تقوية الاقتصادات الضعيفة من خلال المعونة المالية وتعزيز قدراتها على أرض الواقع. وأضافت أن تركيا، كبلد مانح ناشئ، تولي أقصى أهمية لتعزيز تعاونها التقني والمتعدد الأطراف مع البلدان النامية من أجل زيادة فاعلية مساعدتها الإنمائية. وعند تقديم المساعدة إلى البلدان الشريكة، تتقاسم تركيا خبراتها ودرايتها الفنية من واقع تحولها من اقتصاد زراعي إلى حد كبير إلى اقتصاد تجاري وصناعي موجّه للتصدير إلى الخارج. كما أن الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية هي الوكالة الرئيسية لتنسيق تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تركيا. وتستهدف أنشطتها مبدئياً آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، لكنها ركزت مؤخراً بصورة متزايدة على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية. كما تتعاون الوكالة مع مانحين آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف لتيسير مزيد من التنفيذ الفعال. وأشارت إلى أن حكومتها ملتزمة بزيادة التعاون الدينامي مع بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين الشمال والجنوب.

٢٠ - **السيد دوانغشاك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه على الرغم من التقدم في تحسين التنسيق على نطاق المنظومة وحشد طاقات منظومة الأمم المتحدة على أوسع نطاق، يساور وفده القلق بسبب الاختلال المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفي ظل تزايد القلق حول التأثير السلبي المحتمل للأزمة الاقتصادية على المعونة وعلى تمويل المنظومة، تدعو الحاجة إلى تعزيز التآزر والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن يفي المانحون بالتزاماتهم بزيادة تمويل الأنشطة التنفيذية، لا سيما من خلال تقديم موارد أساسية وزيادة المستوى الكلي للمعونة الإنمائية لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما ينبغي أن تحسن منظومة الأمم المتحدة فاعلية المعونة من خلال تحسين الجودة وإيصال المعونة، وأيضاً من خلال زيادة فاعلية استخدام الموارد ومن خلال عملية تنفيذ مبسطة ومتسقة مع تخفيض تكاليف العمليات وتعزيز الملكية الوطنية.

٢١ - وأضاف قائلاً إنه من المهم تطوير قدرات أفرقة الأمم المتحدة الإنمائية القطرية والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إنجاز البرامج. كما يجب تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنسيق على نطاق المنظومة.

٢٢ - وأشار إلى أن حكومته تعمل مع شركاء التنمية من أجل تنفيذ خطة لزيادة فاعلية المعونة مع إطار خطة العمل القطرية الواردة في إعلان فيينتيان. وتم إحراز تقدم في ملكية الحكومات لعملية التنمية وتماشي المانحين مع الأولويات الوطنية، لكنه لم يتحقق تقدم كبير في التنسيق وإدارة النتائج.

ويلزم استكمال خطة العمل في سياق إدماج التزامات جديدة، تشمل زيادة القدرة على التنبؤ بالمعونة وتخفيض المشروطية وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ومعالجة التمويل الخارجي. وأضاف أن الفريق القطري في لاوس، الذي ساعد في وضع وتنفيذ أحدث خطة خمسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١٠) ينبغي أن يواصل العمل بما يتفق مع خطة عمل فيينتيان لمساعدة الحكومة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والخروج من دائرة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. وأعلن عن تأييد حكومته القوي لمبادرة ''أُمم متحدة واحدة''، وأثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدوره القيادي في بلده بين وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة.

٢٣ - **السيدة فلاستيغوي** (إكوادور): دعت إلى التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢؛ وضرورة أن تسعى البلدان المتقدمة النمو لتوجيه جهودها صوب المساهمات الأساسية لمعالجة الاختلال القائم بين الموارد الأساسية وغير الرئيسية. وأضافت أن إكوادور تحملت مسؤوليتها في المساهمة بجدية في عمليات المنفعة المشتركة، كما يتبين من انضمامها مؤخراً إلى إعلان باريس بشأن فاعلية المعونة، وستواصل تنفيذ سياسات ملائمة في مجال التنسيق، التي تمثل جوانب كثيرة منها بالفعل جزءاً من برنامج إكوادور الوطني.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الصكوك والإعلانات الدولية التي وضعتها البلدان النامية ساعدت على تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليصبح أداة كفؤة وضرورية في تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية وتعزيز التنمية، لا سيما في سياق معالجة الأزمة المالية والاقتصادية والموارد المالية المحدودة.

٢٥ - وأشارت إلى أنه ينبغي أولاً فحص أي عنصر سيتم إدراجه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما إذا كان يتضمن وضع مشروطيات. وأعلنت أن وفدها سيؤيد جميع الجهود لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن إذا لم تنفذ البلدان المتقدمة النمو التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية وخطط البلدان النامية سوف يتأثران بصورة عكسية.

٢٦ - وقالت إن إكوادور تقدِّر العمل الذي تضطلع به الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، التي يمكن أن تصبح أكثر فاعلية من خلال زيادة التمويل. كما يجب تحسين المواءمة والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لكي تستطيع برامجها وأنشطتها على الصعيد القطري إدماج طرائق لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧ - وأضافت قائلة إن حكومتها، على الصعيد الوطني، أولت أهمية للمبادرة الابتكارية (Yasuni ITT) الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحماية التنوع البيئي وحماية السكان الأصليين الذين يعيشون في عُزلة بمشيئتهم، والحفاظ على الوقود الأحفوري داخل الأرض الذي يمكن في اعتقادها مضاعفته في بلدان أخرى من بلدان الجنوب.

٢٨ - **السيدة نافارو بارو** (كوبا): قالت إن الأزمة الاقتصادية والمالية، التي تطرح تحدياً رئيسياً لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، لا ينبغي استغلالها كذريعة للبلدان المتقدمة النمو لإهمال التزاماتها بتمويل التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالموارد الأساسية داخل منظومة الأمم المتحدة، التي تعد الأساس الوطيد لأنشطتها التنفيذية. ويجب تصحيح الاختلال المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية بغية تلبية احتياجات البلدان المتلقية طبقاً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية بدلاً من تحقيق مصالح المانحين. كما لا ينبغي أن تكون جهود إعادة توجيه المساهمات نحو الموارد الأساسية مشروطة بتنفيذ إصلاح مفترض للأنشطة التنفيذية على أساس أفكار وعناصر وبرامج تجريبية لم يتم

التوصل بعد بشأنها إلى أي اتفاق حكومي دولي. وينبغي أن تتجنب اللجنة مناقشة لا طائل تحتها بشأن عناصر الاتساق على نطاق المنظومة، يجري التفاوض حولها بمعزل عن الاجتماعات العامة.

٢٩ - وقالت إن من دواعي القلق، استمرار اتخاذ القرارات في إطار آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، كمجلس الرؤساء التنفيذيين، دون نظر مسبق كاف وتقييم واتفاق من جانب الدول الأعضاء. فالشفافية والمساءلة في عمل الأمانة العامة أمران ضروريان.

٣٠ - ومضت قائلة إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له أولوية لكوبا، وأحد الأعمدة الأساسية لسياستها الخارجية، كما يتبين، على سبيل المثال، من خلال الخدمات التعاونية التي قدمتها في أكثر من ١٥٠ بلداً منذ عام ١٩٦١ إلى جانب برنامج المنح الدراسية الذي استحدثته والذي استفاد منه عشرات الآلاف من الشباب في البلدان النامية. وقد تم الاضطلاع بتلك الجهود رغم الظروف الاقتصادية المعاكسة الناجمة في معظمها عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من نصف قرن. وأضافت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يتمم التعاون بين الشمال والجنوب وأن يقوم على أساس التضامن والتكامل والاحترام الكامل لسيادة الدول. وأشارت إلى استياء كوبا من محاولات البلدان المتقدمة النمو تشويه تلك المبادئ وفرض شروطها الخاصة بها على المساعدة التي تقدمها لبلدان الجنوب وهي ترفض رفضاً قاطعاً ذلك النهج فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية.

٣١ - **السيد سريفالي** (تايلند): قال إن وجود التزام عالمي عنصر رئيسي لاستمرار التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأولوية عليا على جدول أعمال التنمية العالمية وضمان تخصيص موارد كافية للتنمية. وأضاف أن تايلند تدعم بقوة دور اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في استعراض التقدم المحرز في تحويل الالتزام إلى عمل. كما أن لتجديد الالتزام السياسي أهمية قصوى لأقل البلدان نمواً، التي تتطلب احتياجاتها الإنمائية استجابة فورية من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً كاملاً وولاية أوسع نطاقاً للمساعدة على تنفيذ برامج التنمية في البلدان المحتاجة إليها بصرف النظر عن ظروفها السياسية الداخلية.

٣٢ - ومضى قائلاً إن الشراكات الابتكارية، وتشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والشراكة الإقليمية والأقاليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً كالأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي تكثيفها وتوجيهها نحو النمو والتنمية. وأضاف أن تايلند ملتزمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما يتمثل في العديد من برامج التعاون بدافع الطلب التي بدأت في تنفيذها منذ عام ١٩٧٥، وبلغ برنامجها للمساعدة الإنمائية نسبة ٠,١٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، وهو معدل مشابه لمعدلات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار إلى أن بلده يولي أهمية للترتيبات دون الإقليمية التي ساعدتها على العمل مع البلدان المجاورة بشأن مسائل رئيسية كوصلات النقل وتيسيرات التجارة والزراعة والسياحة. وعلى الصعيد الأقاليمي، مافتئت تايلند تتعاون مع عديد من البلدان الأفريقية، في معظم الأحوال في مجاليّ الصحة العامة والأدوية. ونظمت دورات تدريبية عديدة لأعضاء الاتحاد الأفريقي عن انفلونزا الطيور ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

٣٣ - وقال إنه ينبغي أن تمتد الشراكة الإنمائية لتتجاوز مجرد المساعدة المالية لكي تشمل تقديم الدراية الفنية والتكنولوجيا. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري لتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية على

وجه الخصوص، لكن لا ينبغي أن يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب ولا أن يقتصر على العلاقات الحكومية الدولية؛ كما يمكن للقطاع الخاص أن يكون عنصراً قوياً في المساعدة الإنمائية.

٣٤ - وأردف قائلاً إنه يمكن القول بأن تقاسم المعرفة ونقل التجارب والتكنولوجيا هما في صميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضاً. كما يثني وفده على الجهود التي يبذلها في هذا الشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويؤيد إنشاء مراكز للتفوق على الصعيدين الوطني والإقليمي ليتسنى تيسير تلك العمليات في مجالات استراتيجية كتنمية الموارد البشرية والزراعة والتنمية البديلة والصحة العامة وإدارة المياه.

٣٥ - وأشار إلى أن التنسيق والاتساق ضروريان لمواءمة المعونة المقدمة من مختلف الشركاء في التنمية مع توافق مساعداتهم التعاونية مع الأهداف الإنمائية الخاصة بالبلدان المتلقية. وأعرب عن تأييد تايلند لمفهوم الممثلين المقيمين وحثهم على ضرورة تجنب ازدواجية الجهود وضمان اتساق عمليات الأمم المتحدة في كل بلد من البلدان.

٣٦ - **السيد ناكامورا** (اليابان): قال إن الملكية القطرية عنصر رئيسي في استدامة أي جهد إنمائي، ولا بد أن يدعم نظام الأمم المتحدة الإنمائي بالكامل الحكومات لتعزيز قدرتها الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الأسمى هو مساعدة المحتاجين لا سيما الفئات الأشد ضعفاً. كما ينبغي أن يصغى نظام الأمم المتحدة الإنمائي إلى السكان على أرض الواقع وأن يرعى مصالحهم، مع الاحترام التام للملكية الوطنية وسيادة الدول الأعضاء. كما لا بد للإجراء المتخذ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أن يحقق نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وفي سياق الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها المحتمل على كمية المعونات المقدمة، أشار إلى ضرورة التنفيذ الفعلي للمعونة على نحو أكثر دقة من أي وقت مضى. كما أن اعتماد نهج الأمن البشري مفيد أيضاً لضمان نتائج ملموسة.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه يجب تعزيز مراعاة تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في ميدان التنمية، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والتقييم. وأشار إلى أن إنشاء كيان جنساني جديد، رغم أنه معلماً هادياً، لكنه ليس كافياً في حد ذاته لضمان اتساق الأنشطة التنفيذية في هذا المجال. بل يجب بذل الجهود لتجنب الازدواجية والتجزئة في الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالجنسين المضطلع بها في سائر مختلف وكالات الأمم المتحدة. وينبغي أن يعتمد الكيان الجديد نهج البدء من القمة إلى القاعدة وكذلك نهج البدء من القاعدة إلى القمة لتحقيق مراعاة تعميم المنظور الجنساني، مع الأخذ في الاعتبار الدروس التي تعلمتها الوكالات التنفيذية على مستوى الميدان.

٣٨ - وقال إن اليابان التي ما زالت رائدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الثلاثي والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ترحب بتوسيع نطاق التعاون، على سبيل المثال، فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبين آسيا وأفريقيا. كما تتطلع اليابان لمعرفة أمثلة عن فعالية تكاليف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك في المؤتمر رفيع المستوى القادم المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٩ - **السيد يوسف** (إثيوبيا): دعا كيانات الأمم المتحدة الإنمائية لتقوية قدرات المؤسسات العامة ومراكز التنسيق في البلدان المشمولة بالبرامج. وأضاف أن تقرير الأمين العام الذي يحلل تمويل الأنشطة التنفيذية كشف عن القلق إزاء مستويات الموارد والاتجاهات داخل منظومة الأمم المتحدة. ولكي تحقق البلدان النامية أهدافها، يجب أن يكون التمويل

قابلاً للتنبؤ به ومستداماً على نحو أكثر فاعلية. غير أن معظم كيانات الأمم المتحدة كانت تحصل دوماً على أقل من ٣٠ في المائة من احتياجاتها كل سنة، ولم تزد الموارد الأساسية كثيراً منذ عام ٢٠٠٣.

٤٠ - وفي هذا الصدد، فإن قرار حكومة بلجيكا بإعادة توجيه تبرعاتها للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف لتمويل الموارد الأساسية حصرياً موضع تقدير كبير. ومن ثم فإنه يحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذو هذا النهج. كما يجب على الشركاء في التنمية القضاء على ممارسة تخصيص الأموال لأغراض معينة وطالب بتوجيه الشكر إلى تلك البلدان التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تبرعت لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية.

٤١ - وأشار إلى أن أحدث مثال للتعاون الإنمائي بين الأمم المتحدة وإثيوبيا، وهي واحدة من أكبر المتلقين لمساعدة الأمم المتحدة الإنمائية، كانت خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر. وأضاف أنه لتحقيق التأثير الأقوى والنتائج الإيجابية، يجب أن تكون أنشطة الأمم المتحدة متزامنة ومتوائمة تماماً مع برامج التنمية المملوكة وطنياً. كما يجب أن تكون الإنجازات داخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متناسقة وينبغي الاستفادة بالكامل إلى أقصى حد ممكن من الخبرات والمؤسسات الوطنية في البلدان المتلقية.

٤٢ - **السيد مكسيميتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن القرار الذي يدعو إلى أن تتضمن تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات عن تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة فيما يتعلق بالمنظومة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين في الأمم المتحدة بما في ذلك ''سُبُل الحماية الوظيفية'' في نظام المنسق المقيم، وإعداد تقييم عام شامل لهذا النظام لتقديمه في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٢، سيكون هام جداً لتعزيز الفاعلية والمساءلة في نظام المنسقين المقيمين. وإذا ما عكست صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، حسب الاقتضاء، في تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مساهمتها المحددة والصعوبات التي واجهتها في تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين، فإن ذلك من شأنه أن يحسّن أيضاً جودة تلك التقارير.

٤٣ - وأشار إلى أنه بشأن مسألة ''أُمم متحدة واحدة''، لم تتحقق بعد الوحدة بين البلدان. كما أنه سيكون من السابق لأوانه اعتبار ''وحدة الأداء'' نموذجاً عاماً لتسيير عمل الأمم المتحدة في البلدان. ومن ثم يلزم إجراء استعراض شامل للمشاريع التجريبية.

٤٤ - وقال إنه يساور الاتحاد الروسي بعض القلق إزاء قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وقد تحفظ في موقفه على عدد من الأحكام. ولا يلزم أن يركز إصلاح الإدارة فحسب على الهيئات الحكومية الدولية. فالفاعلية والشفافية في عمل الأمانات وهيئات التنسيق المشتركة مع الأمانة العامة لا يقلان أهمية. ومن ثم فإن المشاورات المستمرة بشأن التنسيق على نطاق المنظومة لا ينبغي أن تحل محل الاستعراض الشامل للنشاط التنفيذي.

٤٥ - وأضاف قائلاً إنه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يرى وفده أن للتضامن بين بلدان الجنوب أهمية رئيسية، ويتفق مع تلك البلدان في أن هذا التعاون متمم للتعاون بين الشمال والجنوب والأشكال التقليدية الأخرى للمساعدة الإنمائية.

٤٦ - **السيد شين بونام** (جمهورية كوريا): قال إن النمو المطرد في التبرعات لمنظومة الأمم المتحدة من أجل الأنشطة التنفيذية أمر مشجع. فالموارد الأساسية هي الأساس الوطيد في الأنشطة التنفيذية ولا بد من ضمان التمويل الذي يمكن

التنبؤ به. وأضاف أن نجاح التنفيذ كبرنامج رائد واحد سيكون له تأثير إيجابي على الاتجاه لتمويل الموارد الأساسية. كما أن آليات التمويل المجمعة، بما فيها الصناديق الاستئمانية متعددة المانحين والصناديق المواضيعية، يمكن أن تصبح متممة لتمويل الموارد الأساسية. ودعا إلى أنه يتم في التقرير القادم إدراج النفقات حسب القطاع أو موضوع الوكالة الرئيسية. وأشار إلى أنه عقب مؤتمر استعراض الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في عام ٢٠١٠، ستكون القطاعات المتصارعة بارزة.

٤٧ - وقال إنه في سياق توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو أمر له أهمية بوجه خاص لأنه لا يجلب فحسب موارد إضافية بل أيضاً نهجاً ابتكارية، ستوجد شواغل حول نقص التنسيق وزيادة تكلفة التعاون الإنمائي في أعقاب الأدوار النشطة للاقتصادات الناشئة والمانحين الذين ليسوا أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن ثم ينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة رصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم التوجيه لضمان أن يكون هذا التعاون منسق على نحو جيد لتعظيم فاعلية التنمية.

٤٨ - **السيد بن فريحة** (الجزائر): قال إنه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية طبقاً لسياسات البلدان المانحة وأهدافها وأولوياتها. كما ينبغي تعزيز الملكية الوطنية من خلال المشاركة الشاملة للسلطات والكيانات الوطنية في مشاريع التنمية وبرامجها.

٤٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي زيادة الجهود الجارية لتبسيط إجراءات التنفيذ ليتسنى تحقيق تطلعات البلدان النامية مع الاستفادة في هذه العملية من جميع قدرات منظومة الأمم المتحدة. كما أن شمولية وحياد الموارد الأساسية يعني أنها يجب أن تشكل الأساس للأنشطة التنفيذية.

٥٠ - وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يسترشد بمبدأ التضامن الدولي، مع التركيز على المبادئ الواردة في توافق آراء ياموسوكرو؛ وينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعمها الكامل إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥١ - **السيد الأنصاري** (قطر): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية رئيسية في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وقيام علاقة سليمة بين الإنسان وبيئته. كما أنها مكمل هام للتعاون الثلاثي الذي يجب في سياقه أن توحد فئات المجتمع المدني من بلدان الجنوب وبلدان الشمال قواها في مواجهة تحديات عالمية كتغير المناخ.

٥٢ - ومضى قائلاً إنه يلزم تعزيز مشاركة البلدان النامية في عالم التجارة بإزالة جميع الحواجز التي تحول دون تسويق سلعها الأساسية على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو. وهذا من شأنه أن يحد من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أنه من المهم أن يعالج صانعو السياسات المشاكل المتزايدة الناجمة عن تدهور الأراضي والتصحر وضرورة تشجيع إصلاح الأراضي. ومن ثم يجب اتخاذ إجراء سريع لتسريع وتيرة الاستثمار في قطاع الزراعة.

٥٣ - وأشار إلى أن قطر كانت واحدة من البلدان القلائل التي أوفت بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أنشأت حكومة قطر صندوق التنمية والمساعدة الإنسانية لبلدان الجنوب، الذي من شأنه أن يدعم التعاون بين بلدان الجنوب ويساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما استضافت قطر، في آذار/مارس ٢٠٠٩ مؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، الذي عزز التعاون الاقتصادي والتقني والسياسي. كما تترأس قطر لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٤ - **السيد عريفي** (المغرب): قال إنه يلزم استجابة منسقة للتحديات المتعددة، بما فيها تلك المتعلقة بالغذاء والطاقة والتمويل والمناخ التي تهدد بالخطر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبصرف النظر عن زيادة الموارد البشرية والمالية، من المطلوب أيضاً تحسين الاستهداف والتنسيق على المستوى الميداني في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وللمنسقين المقيمين دور هام للقيام به في هذا الصدد.

٥٥ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني، ورحب بتعليقات الأمين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة في هذا الشأن. وأضاف أن خطط عمل البرامج القطرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ تتيح توافقاً أفضل لبرامج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مع الأولويات والسياسات الوطنية. غير أن تنسيق أنشطة تلك المجموعة لا يزال يعاني من أوجه قصور تحد من نطاق البرامج والمشاريع المضطلع بها. ومع اقتراب موعد استعراض منتصف المدة لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، يلزم اتخاذ إجراء لعلاج عدم الاتساق وينبغي أن يتولى برنامج الأمم المتحدة زمام الأمور في هذا الصدد.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن تعزيز الأنشطة التنفيذية يقتضي مزيداً من الموارد البشرية. وينبغي أن يكون لدى الموظفين المعينين حديثاً، لا سيما المنسقين المقيمين، خبرات ممتازة ومعرفة تامة بالأوضاع على أرض الواقع وينبغي في هذا السياق الاستفادة من المهارات المتاحة في البلدان النامية. كما يجب تقديم الدعم لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضاً.

٥٧ - وقال في ختام كلمته أن وفده يأمل في إيلاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ إعلان باريس بشأن فاعلية المعونة ومبادئه للتوافق مع السياسات والأولويات الوطنية، كما أن الإدارة الموجهة لتحقيق النتائج والملكية الوطنية تؤديان جميعهما إلى زيادة فاعلية الأنشطة التنفيذية.

٥٨ - **السيد أغويار باتريوتا** (البرازيل): قال إنه يجب أن تواصل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية إعطاء أولوية للمساعدة الإنمائية والقضاء على الفقر. وطبقاً للخطط والأولويات الوطنية، من المطلوب خروج من الأزمة الاقتصادية يقود إلى توفير فرص العمل، تمشياً مع أجندة منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق وميثاق الأعمال العالمي. ويتطلب نظام الأمم المتحدة الإنمائي مزيداً من الشفافية والمساءلة وهيكل حوكمة أكثر شمولاً للبلدان النامية. وينبغي إجراء مشاورات أوسع نطاقاً بشأن عملية تعيين مديرين تنفيذيين جُدد لجميع الوكالات الرئيسية المتخصصة والصناديق والبرامج. ومن مصلحة أعضاء الأمم المتحدة أن تخضع جميع التعيينات في هذه الوظائف لمصادقة من جانب الجمعية العامة.

٥٩ - وأشار إلى أن تقوية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يقتضي التنفيذ التام للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويجب أن يكفل المنسقون المقيمون مزيداً من المشاركة الوطنية في صياغة المشاريع وتنفيذها وضرورة القيام على الصعيد المحلي برصد تنفيذ القرارات التي أقرتها الجمعية العامة والقرارات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما يلزم تقييم نتائج العملية القطرية الرائدة على النحو المناسب قبل بذل أية محاولة لتكرارها.

٦٠ - وأعاد تأكيد وفده التزامه بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية طبقاً لمبادئ التضامن والتكامل والمنفعة المتبادلة والمساءلة التي يجب أن تكون جوهر التعاون فيما بين بلدان

الجنوب. كما أن الوحدة المنشأة حديثاً للتعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان النامية التابعة للأونكتاد يجب أن تحصل على ولاية للعمل نحو وضع إطار مفاهيمي أكثر تحديداً لتحسين الدعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتنسيق مع الوحدات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وبالتشاور مع الدول الأعضاء.

٦١ - **السيد أيوب** (باكستان): أعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز نحو إنشاء كيان جنساني مركَّب. وأضاف أنه ينبغي معالجة مسألة تمويل المساعدة على نحو مفيد ليتسنى تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء نظام فعال ومتسق للتعاون الإنمائي في إطار الأمم المتحدة يستجيب لاستراتيجيات التنمية الوطنية في بلدان البرنامج. وتسليماً بتأثير الأزمة الاقتصادية، من المهم بوجه خاص أن يتم توسيع نطاق المساعدة الإنمائية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وأن تكون كافية.

٦٢ - وأثنى على الإجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق على المستوى القطري وزيادة المشاركة الوطنية في إعداد وثائق الأمم المتحدة. غير أنه ما زال يلزم إحراز تقدم بشأن استخدام منظومة الأمم المتحدة على النحو الأمثل للخبرات الوطنية والنظم الوطنية لخدمات الدعم. كما يجب أن يتناسب حجم ومستوى الخبرات والمهارات التي جمعتها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري مع الأولويات المحددة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج المشترك. ويلزم تقوية نظام المنسق المقيم والعمل في إطار الملكية الوطنية وقيادة عمليات التنمية، وإبلاغ السلطات الوطنية بالتقدم المحرز في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٣ - وأشار إلى أن تقييم برنامج الأمم المتحدة التجريبي للإنجاز كوحدة واحدة ينبغي أن يكون أولاً وقبل كل شيء عملية موجهة على الصعيد القطري. ويجوز أيضاً بحث مسار ثان للتقييم لتيسير النظر على الصعيد الحكومي الدولي في النتائج المستمدة من بلدان رائدة في هذا المجال.

٦٤ - وقال إن حكومته تولي أولوية عليا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن ثم يجب الاستخدام الأمثل للإمكانات التي تتيحها زيادة أهمية بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي بهدف القضاء على الفقر المدقع وتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٥ - **السيدة أبديجاليفة** (كازاخستان): قالت إنه على الرغم من الجهود المتزايدة لتحسين هياكل الإدارة والتنظيم، ما زال يتعين بعد تطوير الاتساق على نطاق المنظومة وآليات التنسيق وأدوات المساءلة المتبادلة وتعبئة الموارد.

٦٦ - وأضافت قائلة إنه مع اقتراب الموعد النهائي لعام ٢٠١٥، حان الوقت لتنقيح وتكييف كل مهمة من مهام الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها لتتواءم مع الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية للدول المتلقية، مع تركيز خاص على المناطق الريفية. وفي حالة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يصبح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أكثر أهمية. وأشارت إلى أن حكومتها ستبدأ قريباً في التمويل المشترك لدورة البرامج والمشاريع الجديدة لهذا الإطار، وهي تدعو، في هذا الصدد، الأمم المتحدة لزيادة تعزيز الجهود الرامية لتبسيط الأعمال وتخفيض تكاليف المعاملات في الميدان. كما تلتمس كازاخستان خبرات بشأن كيفية تقوية الشراكات الدولية من أجل التنمية وتنويع أشكال ابتكارية للتمويل يمكن التنبؤ بها. وفي سياق الإنجاز كمبادرة واحدة، ينبغي أن تتوازن المشاريع ذات الأولوية مقابل مشاريع أقل تكلفة لكن لا تقل أهمية.

٦٧ - **السيد حمزة** (مصر): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة للحوكمة ولتمويل الأنشطة التنفيذية وللتقدم المحرز في المناقشات بشأن هذين الموضوعين. وأضاف أنه من المهم أن يتم بصورة ملائمة معالجة أوجه العجز في تمويل الأنشطة التنفيذية. كما أن كثيراً من التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني وثيقة الصلة بمسألة الحوكمة، ومن ثم يأمل وفده أن يتم قريباً اتخاذ إجراء موضوعي بشأن الحوكمة بما يخدم مصالح البلدان النامية. وسيخدم تقوية التعاون بين بلدان الجنوب تلك المصالح.

٦٨ - **السيد كيندي** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إن اليونيدو ملتزمة بتعزيز الشراكات بين البلدان النامية من خلال دعم المؤسسات في البلدان النامية التي مهمتها التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومن خلال تعزيز نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. كما أن لنقل مواد الإسكان أهمية خاصة، مع التسليم بأن البلدان النامية تأوي ٨٠ في المائة من سكان العالم. وأضاف أن اليونيدو ساعدت في تعزيز التعاون الإقليمي في بحث وتطوير مواد بناء جديدة أو محسنة عن طريق نشر تكنولوجيات واعدة واستحداث معايير وإجراءات التصديق. وكمثال، تم استحداث تطبيق جديد لاستخدام البامبو أتاح فرص عمل للأشخاص غير الماهرين وشبه الماهرين وعائداً للمشاريع المحلية الصغيرة.

٦٩ - وأشار إلى أن الوصول إلى الطاقة مجال آخر هام. وقد استفادت كوبا وزامبيا من الهند بشأن تكنولوجيات تحويل الكتلة الإحيائية إلى غاز وحلول في هذا الشأن، في حين قدمت الصين وسري لانكا إلى عديد من البلدان الأفريقية الدراية الفنية في مجال الطاقة الكهربائية المائية. وتستخدم في السودان معدات زراعية قائمة على تكنولوجيات من جنوب أفريقيا والهند للمساعدة في إعادة بناء اقتصادات القرى المدمرة نتيجة التراع المسلح والجفاف، مع زيادة مساحة الأراضي المزروعة بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة وبتكلفة منخفضة.

٧٠ - وتعمل اليونيدو بالتعاون مع وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء بوابة إلكترونية (SS-GATE) ترمي إلى تمكين أصحاب المشاريع الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في البلدان النامية من الحصول على وصول مأمون إلى التكنولوجيا والتمويل.

٧١ - **السيد زهران** (وحدة التفتيش المشتركة): قال إن وحدة التفتيش المشتركة في تقييمها للتنفيذ الوطني وضعت في الاعتبار الأداء كوحدة رائدة. واعترف مؤخراً قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣ بالوضع الفريد والمستقل للوحدة، حيث أكد من جديد أن وحدة التفتيش المشتركة هي هيئة التفتيش والتقييم والتحقيق الخارجية والمستقلة الوحيدة على نطاق المنظومة. وقد توخت الوحدة في برنامج عملها استعراض تقييم الأداء كبرنامج واحد، سيجري اعتماده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وسيتم تنفيذ تقييم الأداء بالتعاون مع مجلس الرؤساء التنفيذيين وفريق التقييم التابع للأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.